

جنيف تحت اشراف الامم المتحدة) . وقد كان عدم اكمال هذا الشرط يوحي بأن مؤتمر جنيف لا يتعدى كونه محادثات ثنائية مصرية - اسرائيلية، ولتديد هذا الايحاء كان تأكيد مصر على ان اهدافها في المحادثات تتجاوز الاهداف المصرية البحتة فقد صرح اسماعيل فهمي لدى وصوله الى مطار جنيف في ١٢/١٩ ان اهداف مصر من المؤتمر هي ١ - تحقيق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة كلها . ٢ - استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (الاحرام ١٢/٢٠) . كذلك كان تأكيد مصري على ان الوفد المصري يتحدث باسم العرب جميعا ، فقد اجاب تحسين بشير ، الناطق باسم الوفد المصري ، على سؤال لصحيفة « النهار » (١٢/٢٠) عما اذا لم يكن غياب سوريا يعني ان المؤتمر سيتحول الى لقاء مصري - اسرائيلي ، بقوله : « سننتكلم نحن في المؤتمر باسم العرب جميعا وهناك اتفاق بين كل الدول العربية حول هذا الامر . ونحن لا نحضر المؤتمر باسم مصر وحدها ، لاننا لا نؤمن بأن هناك حلا مصرية للمشكلة ، بل هناك حل عربي ولا حل سواه » . وقد ذكرت « الاحرام » (١٢/٢١) ان الرئيس السادات بعث في آخر تعليماته الى اسماعيل فهمي بآربع نقاط طلب ان تكون واضحة ومطابقة : ١ - ان مصر ملتزمة التزاما جديا بقرار مؤتمر القمة العربي الاخير في الجزائر وذلك فيما يتعلق بالانسحاب من كل الاراضي التي احتلت بعد سنة ١٩٦٧ وكذلك باعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ٢ - ان مصر وهي تحضر مؤتمر جنيف ليست مستعدة لاية مساومة على ارض . ٣ - ان مصر في هذا المؤتمر لا تجرب حل مشكلة مصرية وانما هي تتحمل مسؤولية تومية كاملة تتعلق بكل الحقوق والاراضي العربية . ٤ - ان مصر تنهم أسباب تغيب سوريا عن المؤتمر وهي تعتبر نفسها - بحكم القتال مع سوريا في حرب اكتوبر - مسؤولة عن سلامة التراب السوري بنفس مسؤوليتها عن سلامة التراب المصري » . ومهما يكن ، فقد توضح من سير اعمال المؤتمر فيما بعد ان طابع المحادثات الثنائية كان الصفة البارزة في المراحل الاولى .

مهد كيسنجر للمؤتمر بزيارة قام بها للمنطقة في الفترة بين ١٣ و ١٢/١٧ و ١٢/١٧ وزار فيها كلا من الجزائر ومصر والسعودية وسوريا والاردن ولبنان

تؤمن حقوق الشعب العربي الفلسطيني » (كما جاء في نص القرار السوري المنشور في الصحف) . وقد ترددت اثناء لاحقة عن « شروط » سوريا لحضور مؤتمر جنيف . فقد نسبت صحيفة «واشنطن بوست » (١٢/٢٠) الى السيد محمد زكريا اسماعيل ، نائب وزير الخارجية السورية ، قوله ان شروط بلاده الرئيسية لحضور مؤتمر جنيف ان المشتركين في المؤتمر « يجب ان يعلنوا انهم ذاهبون الى هناك لاجراء محادثات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة » . وقال ان سوريا ستشارك في محادثات جنيف للسلام اذ انتقلت المحادثات نحو مفاوضات جادة لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي .

بخلاف الموقف السوري كان موقف النظام الاردني ، فعلى الرغم من انه هدد بمقاطعة مؤتمر السلام اذا قرر مؤتمر القمة العربي في الجزائر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، فقد عاد وتراجع عن هذا الموقف لكن تراجعاً تدريجياً . ففي ١٢/١١ صرح مصدر رسمي ان موقف الاردن من مؤتمر جنيف لم يتقرر بعد وان الاردن وافق على حضور المؤتمر من حيث المبدأ في انتظار موقف الدول العربية المعنية من قرار مؤتمر القمة العربي في الجزائر الذي يقضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . غير ان بياننا رسميا لاحقا صدر في ١٢/١٣ أعلن « ان الحكومة الاردنية قررت ان ترد بالاجاب على الدعوة التي وجهت اليها لحضور مؤتمر السلام مع كل من مصر وسوريا » . وواضح ان قرار النظام الاردني حضور المؤتمر كان بعد ان تأكد لديه ان منظمة التحرير الفلسطينية غير مدعوة لحضوره وبذلك فان تفرد في دعواه بالتمثيل الفلسطيني وتقرير مصير الارض الفلسطينية المحتلة أصبح غير منازع ، على الاقل في المراحل الاولى من المؤتمر . وهكذا فان اشتراط مصر ان تشارك في المؤتمر جميع الاطراف المعنية لم يعد ممكنلا باعلان سوريا رفضها الاشتراك ، كما ان الاردن غير معني بالمرحلة الاولى من المحادثات التي هي مكرسة لفصل القوات . (بالنسبة للشروط الاخرى وافق مجلس الامن الدولي في ١٢/١٥ على قرار يقضي بوضع مؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط في